مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية

يعتبر قياس مؤشرات التنمية الاقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية، للوقوف على اتجاهات التنمية، والحكم على مدى نجاح الحكومة، في التخطيط واتخاذ قرارات سليمة، لتحقيق الأهداف التنموية في بلد ما، وتساعد على مقارنة الأوضاع بين الدول، وحتى داخل الدولة الواحدة في مدة زمنية معينة. وتعتبر المؤشرات الاقتصادية جزءاً مهما من مجموعة المؤشرات المستعملة في دراسات التنمية بشكل عام، وذلك إلى جانب مجموعة المؤشرات الاجتماعية والثقافية والسياسية:

١- GDP:

مؤشر الناتج المحلي الإجمالي هو أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التقليدية التي تقيس النمو الاقتصادي، فكلما ارتفع هذا المؤشر، كان ذلك دلالة على تقدم اقتصاد الدولة. وقد قسم البنك الدولي العالم إلى مجموعات معينة من الدول، على أساس حدود معينة بالنسبة لمعدل الناتج القومي.

٢- نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي GDP Per Captia :

وهذا المؤشر يشير إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو تعبير لقيمة السلع والخدمات التي ينتجها الفرد الواحد في دولة ما، ويساوي مجمل الناتج المحلي مقسوما على عدد السكان، فكلما ازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دلّ ذلك على نمو الاقتصاد بشكل أفضل.

٣. نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي:

وهو يقيس نسبة مجمل الاستثمارات إلى مجمل الناتج المحلي، لذا فإن ارتفاع هذا المؤشر يعني تمويل جيد للنشاطات الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

٤. نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي:

هو عبارة عن نسبة الدين الإجمالي لأية دولة إلى مجمل ناتجها المحلي. ومن الأفضل للتنمية الاقتصادية أن تكون هذه النسبة في أدنى مستوياتها.

٥. مشاركة القطاعات الاقتصادية الرئيسة (الصناعة، الزراعة، السياحة) في الناتج المحلي الإجمالي:

وتعتبر زيادة مشاركة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي دليلا مهما على تحقيق التنمية الاقتصادية.

٦. الفائض في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر الميزان التجاري لدولة ما هو الفرق بين القيمة النقدية لصادرات هذه الدولة والقيمة النقدية لوارداتها، خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة. والميزان المفضل، وهو ما يسمى بالفائض التجاري، الذي تكون فيه قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات. والميزان غير المفضل للدولة، هو الذي تكون فيه الواردات أكبر من الصادرات، وهو ما يسمى العجز التجاري. فكلما كان الفائض في الميزان التجاري كبيراً، دلّ ذلك على ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية، حيث يعني ذلك ارتفاع قيمة الصادرات بالمقارنة مع الواردات.

٧. مستوى الفقر:

الفقر هو أدنى مستوى معيشة، ويعتبر من لا يحصل عليه من ضمن الفقراء، ويسمى هذا المستوى الأدنى من المعيشة "خط الفقر"، وهو مؤشر يمكن من خلاله الحكم على مقدار التطور في التنمية الاقتصادية. فكلما ارتفعت نسبة السكان تحت خط الفقر كانت الدولة بعيدة عن التنمية الاقتصادية.

٨. مستوى البطالة:

وكما هو الحال في مستوى الفقر، فإن ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل دلالة على انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية.